النهار 05-07-2022

## فيّاض في العراق لطلب تمديد عقد الفيول للكهرباء:
## ضمانات واشنطن "الشفهية" لا ترضي القاهرة... ولا أموال

موريس متى

سمع وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال وليد فيّاض كلاماً إيجابياً من السفيرة الأميركية في #لبنان دوروثي شيا في اجتماعهما الأخير تحديداً في ما يتعلق بتحقيق تقدّم على صعيد حصول لبنان على الإعفاءات المطلوبة من الإدارة الاميركية لناحية استجرار الغاز المصري وحماية الشركات العاملة على هذا المشروع من تبعات قانون قيصر الذي يفرض عقوبات على سوريا وكل من يتعامل معها.

ما سمعه فياض في اجتماعه الاخير بشيا هو تقدّم لناحية الإجراءات اللازمة للتأكد من عدم وجود تداعيات سلبية من قانون قيصر بالنسبة للشركات المصرية العاملة على المشروع وهو شرط أساسي تفرضه الحكومة المصرية لإطلاق الضوء الأخضر لضخ الغاز نحو معمل دير عمار شمال لبنان بعد الحصول على التمويل اللازم من البنك الدولي والمعطل حتى هذه اللحظة بحجة أن المؤسسة الدولية ما زالت تدرس "الجدوى السياسية" للمشروع، ما يعني حتماً استحالة تنفيذ عقود الغاز التي وقعها لبنان مع مصر في الأسابيع الماضية. في ما يتعلق بالضمانات من تبعات قانون قيصر، فما سمعه فياض من السفيرة الأميركية يجب أن يترجم على الورق كإعفاء مكتوب ضمن نص قانوني يصدر عن السلطات الأميركية المختصّة وشبيه بالإعفاء الذي حصل عليه العراق مراراً من الإدارة الأميركية للسماح له باستجرار الكهرباء من إيران المعاقبة دولياً وأميركياً، وحتى هذه اللحظة لم يصل الى الحكومة اللبنانية أي نص مكتوب في هذا الخصوص ما يعني فعلياً أن لا شيء تحقق على هذا الصعيد.

في هذا السياق، تؤكد مصادر #وزارة الطاقة لـ"النهار" أن آخر باخرة محمّلة بالفيول العراقي تصل الى لبنان في الأيام المقبلة بحمولة تقارب 40 ألف طن ليكون العراق التزم تسليم لبنان كل الشحنات التي تم الاتفاق عليها لمدّة سنة من العقد الموقع بين الدولتين العام الفائت، ليبدأ لبنان تسديد ثمن هذا الفيول في شهر أيلول من العام الحالي بعد استفادته من فترة السماح التي حصل عليها بموجب العقد مع العراق. ومع قرب انتهاء مدّة العقد مع العراق، وصل وفد لبناني برئاسة وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال ويضم المدير العام للنفط أورور فغالي ومستشار الوزير فياض داني سماحة الى العاصمة العراقية بغداد، لبحث كل الخيارات الممكنة بعد انتهاء العقد في أيلول المقبل.

وكان فياض قد التقى في القاهرة الرئيس التنفيذي لشركة "إي غاز" المهندس مجدي جلال ممثلاً وزير البترول والثروة المعدنية المهندس طارق الملا وبحث معه آخر المستجدات على صعيد متطلبات تنفيذ خطة نقل الغاز المصري الى لبنان لناحية شروط البنك الدولي للتمويل الذي يتريّث حتى الساعة في الإفراج عن أموال القرض الميسّر الذي وُعد به عند الإعلان عن المشروع الهادف الى زيادة ساعات التغذية الكهربائية في لبنان، ويصرّ البنك الدولي حالياً على زيادة التعرفة بالتزامن مع وصول الغاز، فيما تؤكد مصادر وزارة الطاقة أن الشروط الإضافية التي وضعها البنك الدولي مقابل الإفراج عن الأموال لا يمكن تنفيذها قبل وصول الغاز الى معمل دير عمار خاصة أن لبنان عبر وزارة الطاقة والمياه التزم كل الشروط الأولية التي وضعها البنك الدولي. أما الجانب المصري فيصر على الحصول على الضمانات الاميركية "مكتوبةً" لضمان عدم ملاحقة أيّ من الشركات المصرية بتهمة خرق قانون قيصر فعاد فياض وشرح للجانب المصري ما سمعه من السفيرة اللبنانية في بيروت موضحاً أن الإدارة الأميركية تدرس كل الامور المتعلقة بالعقد بما فيها موضوع العقوبات على سوريا.

في كل الأحوال، النتائج الإيجابية لكل هذه اللقاءات تنتظر تطورين أساسيين، أولاً إصدار الإدارة الاميركية إعفاءً خطياً من تبعات قانون قيصر، وثانياً إفراج البنك الدولي عن أموال استجرار الغاز المصري وهي أموال تسهم أيضاً في شراء الكهرباء الأردنية التي ستُستجرّ الى لبنان بموجب العقد بين لبنان والأردن.

بالعودة الى العراق، يجتمع اليوم وزير الطاقة #وليد فياض مع وزير النفط العراقي المهندس إحسان عبد الجبار إسماعيل لبحث إمكانية تمديد وتطوير العقد الموقع وتمتين الشراكة بين لبنان والعراق بغية استمرار توريد الفيول لزوم معامل الإنتاج التابعة لمؤسسة كهرباء لبنان، بالإضافة إلى طرح مسألة زيادة الكمّية التي تصل إلى المعامل الحرارية شهرياً، وحتى هذه اللحظة تؤكد مصادر الوفد اللبناني أن شيئاً لم يُحسم بعد، وكل السيناريوهات محتملة من إمكان عدم تجديد العقد أو احتمال التجديد بعد إتمام تعديلات على المضمون لناحية السعر والكميات أو ربما موافقة الجانب العراقي على تمديد العقد بالشروط ذاتها ليبدأ العراق ايضاً الاستفادة من الأموال التي يجري إيداعها على مراحل في حساب يعود للبنك المركزي العراقي لدى مصرف لبنان، لتُصرف هذه الأموال بالليرة اللبنانية على أساس سعر صرف منصّة صيرفة وتُنفق في الداخل اللبناني ضمن الشروط والمتطلبات العراقية. وفي هذا السياق، ولبحث الأمور المالية إن لناحية كيفية صرف العراق لهذه الأموال أو في ما يتعلق بالشروط المالية الجديدة التي يمكن أن يفرضها العراق مقابل تمديد أو تجديد العقد مع لبنان، يلتقي الوفد اللبناني برئاسة فياض وزير المال العراقي لبحث آلية دفع الأموال.

**أسهم العتمة ترتفع؟**

مصير العتمة رهن نجاح المساعي في العراق لتمديد عقد استجرار الفيول لزوم مؤسسة كهرباء لبنان خاصة أن آخر باخرة محملة بالفيول العراقي والتي تصل الى لبنان في الأيام المقبلة تكفي حمولتها حتى نهاية شهر آب فقط لناجية تأمين المادة لمعامل الكهرباء اللبنانية، كما تبقى العتمة رهن إفراج البنك الدولي عن الأموال لاستجرار الغاز المصري والكهرباء الأردنية بالإضافة الى إصدار الإدارة الأميركية الإعفاءات المطلوبة من قانون قيصر. وعلى خط موازٍ، تستمرّ مؤسسة كهرباء لبنان في اتخاذ إجراءات إحترازية إضافية لتفادي العتمة فقد أوقفت مؤسّسة كهرباء لبنان قسرياً إنتاج معمل دير عمار صباح يوم الأحد الواقع فيه 2022/07/03 للمحافظة على خزينه ليُستخدم بعد إعادة وضعه في الخدمة مجدداً بتاريخ 2022/07/08، وذلك من أجل رفع عدد ساعات التغذية قدر المستطاع خلال فترة عيد الأضحى المبارك، علماً بأنّ معملي الزهراني ودير عمار هما المعملان الحراريان الوحيدان اللذان لا يزالان موضوعين في الخدمة، لأن تُورّد شهرياً شحنة واحدة فقط من مادة الغاز أويل لمؤسسة كهرباء لبنان بواسطة وزارة الطاقة والمياه – المديرية العامة للنفط بموجب اتفاقية التبادل المبرمة بين لبنان والعراق. واللافت أن حمولة آخر شحنة مادة غاز أويل وصلت الى لبنان والعائدة لشهر حزيران 2022 وتمّ تفريغها في خزانات معملي الزهراني ودير عمار أتت متدنّية جدًا، بحيث لم تتعدّ 33900 طن ما يكفي بالكاد لتسيير المعملين لفترة 18 يوماً في الحد الأقصى بنصف قدرتهما. أما بالنسبة لشحنة الغاز أويل المخصصة لشهر تموز 2022 فمن المرتقب أن تصل إلى المياه الإقليمية اللبنانية بتاريخ 2022/07/25، فإنّها لن تفرغ حمولتها مباشرةً، وذلك ريثما تأخذ شركات الرقابة المكلفة من المديرية العامة للنفط العيّنات منها، وتجري الفحوص المخبرية عليها في مختبرات "Bureau Veritas" – دبي، للتأكد من مطابقة مواصفاتها على أثر ورود النتيجة، الأمر الذي سيستغرق بضعة أيام إضافية، ليصار من ثمّ إلى تفريغ حمولتها، ليس قبل تاريخ 2022/07/28 على أبعد تقدير، في كل من خزانات مصبات المعملين المعنيين، ما يجبر مؤسسة كهرباء لبنان، تفادياً للوقوع في العتمة الشاملة ولإطالة فترة إنتاج الطاقة قدر المستطاع، على اتخاذ إجراءات احترازية إضافية.